القاسية، التي مرت بها الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، حيث لجأت السلطات الاسرائيلية، في البداية، إلى فتح باب التطوع في الجيش ضمن إطار فرقة الأقليات، التي تضم في صفوفها، إلى جانب الدروز، الشركس والبدو والمسيحيين[١٢]. ثم سنت السلطات، لاحقاً، قانون التجنيد الإجباري وفرضته على أبناء الطائفة الدرزية. وإعلان دايان هذا، يعني أن هناك نوايا مخفية لفرض القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية، ومنح المواطنين هويات اسرائيلية، حيث أن التجنيد الاجباري لا يجوز إلا لمن يحمل الجنسية الاسرائيلية. وقد جوبهت دعوته برفض قاطع من أهالي الهضبة؛ الأمر الذي دفع السلطات إلى إرجاء المخطط والتمهيد له قبل طرحه. ولكنها كانت تعود، بين الحين والآخر، إلى طرح الموضوع لمعرفة ردات فعل أهالي الجولان حياله، مستخدمة في ذلك بعض الموالين للحكم العسكري من سكان الهضبة بهدف إظهار الأمر وكأنه نابع من رغبة السكان وليس مفروضاً عليهم. في الوقت نفسه، شرعت سلطات الحكم العسكري بتنفيذ برنامجها العملي في الهضبة، الذي اعتبر ملازماً لأي توجه يرمي إلى سلخ الهضبة نهائياً عن سوريا، وضمها إلى اسرائيل بعد تطبيق القانون الاسرائيلي عليها.

وقد اشتمل **البرنامج العملي** على عدة **إجراءات إدارية وتنظيمية وسياسية واقتصادية**، يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً ــ قمع المقاومة الشعبية في الهضبة، وزج الزعماء الوطنيين في السجون: إذ فور إنهاء الحرب استخدمت السلطات العسكرية سياسة «اليد القوية» تجاه مواطني الهضبة السورية بصورة عامة، والزعماء الوطنيين والمثقفين بصورة خاصة، رامية من وراء ذلك إلى كبح جماح حركة المقاومة، التي نشأت في الهضبة قبل استفحالها، فوجهت ضربات متلاحقة للناشطين ضد الاحتلال وسياسته، واعتقلت العشرات من الزعماء الدينيين والوطنيين، موجهة إليهم التهم المختلفة، بقصد عزلهم والحد من تأثيرهم على المواطنين. وغالباً ما كانت السلطات تطلق على شبكات المقاومة، عبارة «شبكات التجسس» للتقليل من شأن نشاطها الوطني ــ بالمنظور الأخلاقي ــ. والجدير بالذكر أن خلايا المقاومة قد بدأت بالانتظام والعمل بعد سقوط الهضبة السورية مباشرة، وتخلع سلطات الحكم العسكري عبارة «التجسس» على كل مواطن يعمل ضد الاحتلال، سواء من انتظم في خلايا مسلحة، أم أولئك الذين يحرضون بالكلمة ضد الاحتلال، ويصرحون علانية بانتمائهم لوطنهم الأم سوريا، ويرفضون التعامل مع المؤسسات والمجالس المحلية التي فرضتها سلطات الحكم العسكري عليهم عنوة. فلم تمض بضع سنوات على الاحتلال، حتى تمكنت السلطات العسكرية من زج معظم الزعماء الوطنيين في قرى الجولان الأربعة في السجون؟ حيث تعرض المعتقلون، خلال التحقيقات، لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي(*). وإثر حملات القمع، بدأت قلة من المنتفعين برفع رأسها والاعلان عن

(*) أنظر، غالب أبو مصلح، **الدروز في ظل الاحتلال**، ص ٨٠ ــ ٨٧؛ صحيفة **الاتحاد**، ١٩٨٠/٨/٢٩ و١٩٧٣/٦/١٢ و١٩٦٩/٧/١، و١٩٦٩/٥/٢٠.